

## عندما تصبح الدولة راعية للعنف السياسي

### مقاربة لدور الدولة في النزاعات السياسية في دول غرب إفريقيا

الحسن تروري\*

**موجز المقالة:** تعالج هذه المقالة قضايا النزاعات السياسية بدول غرب إفريقيا. وتندرج ضمن حقل الدراسات الجيوسياسية بصفة عامة، والأمن والاستقرار بصفة خاصة.

وتتسائل فيما اذا كانت دول غرب إفريقيا ضحايا هذه النزاعات السياسية أمهي مسؤولة عنها. وخلصت الدراسة الى أن الأنظمة السياسية لدول إفريقيا هي الراعية لهذه الحروب بسبب عجزها الوظيفي والثقافة السياسية التي تتبناها لتدبير الشأن السياسي.

**كلمات المفاتيح:** النزاعات السياسية، طبيعة الدولة الإفريقية، الاعتراف الدولي، الزبونية، الثقافة السياسية، العجز الوظيفي للدولة، الكفاءة الولائية.

**مقدمة:** شهدت إفريقيا جنوب الصحراء بعد نهاية الحرب الباردة تصاعدا غير معهود للعنف السياسي في أنماط مختلفة استقطبت اهتمام المفكرين والباحثين الأكاديميين، وخاصة أن هذه النزاعات السياسية تحدّد بقلب موازين القوى السياسية الداخلية وتجريد الدولة "الوئستفالية" من مشروعيتها.

وقد تمحورت الأسئلة الأساسية حول المحددات الأساسية والأسباب الكامنة وراء ظاهرة النزاعات السياسية في إفريقيا بصفة عامة وذلك على الشكل التالي:

- العامل الأثني الهوياتي والتقسيم التعسفي للحدود،
  - سوء الحكامة والزبونية، والعامل الاقتصادي، وهناك من تبنى مقترب التبعية،
  - فيما فضل فريق آخر فضل البحث في ما يعرف بإقتصاد الحرب وما يصاحبه من مظاهر، ليس كحافز للنزاع فقط، وإنما كمساعد على استمرار حالة اللا إستقرار داخل الدولة (كتهريب الثروات الطبيعية: الذهب، الماس، الكولتان،....).
- غير أن الفرضية التي تبنتها هذه الدراسة تتمحور حول فكرة مفادها أن الدولة الوئستفالية في إفريقيا الغربية قد أظهرت فشلاً في بناء الأمة داخل حدودها الترابية لتتحول هي نفسها الراعية للعنف السياسي والسبب الرئيسي في زرع فتيل النزاعات الأهلية وذلك بسبب عجزها الوظيفي والثقافة السياسية التي تحملها الشيء الذي جعلها تعيش فترة ما قبل الدولة أو شبح الدولة<sup>1</sup>.

1. **العجز الوظيفي للدولة في إفريقيا الغربية:** من خلال الاطلاع على نماذج لدولة في غرب إفريقيا يمكن رصد خاصيتين أساسيتين للعجز الوظيفي والفسل البنوي لهذه الدول:

\* طالب دكتوراه، تخصص القانون الدولي العام والعلوم السياسية / جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق سلا <traorealhassane83@yahoo.fr>

<sup>1</sup> - M.M. Mehdi taje. « *vulnérabilités et facteurs d'insécurité au sahel* ».

Club du sahel et de l'Afrique de l'ouest (CSAO/OCDE), N° 1 Aout, 2010 p.3

I-1- الضعف في الإطار العام للدولة بسبب ضعف الترابط الاجتماعي اللصيق بطبيعة الدولة الإفريقية: لقد ارتبطت المعارضة المتزايدة التي تبديها الإثنيات والقبائل في العديد من الدول الإفريقية لنظم الحكم السائدة فيها بنشأة الدولة الإفريقية ذاتها. فالدولة كما عرفها ماكس فيبر بأنها "أداة حكم تحتكر استخدام القوة في إقليم معين وتسيطر على شعب محدد"<sup>2</sup> وهو ما ينطبق إلى حد ما على الدولة الأوروبية لكنه يبدو ناقصا في تحليل طبيعة الدولة في إفريقيا جنوب الصحراء، لأن الدولة قد نشأت في إفريقيا دون أن تسيطر في أغلب الأحيان على شعب محدد أو تحتكر استخدام القوة في إقليمها. إذ ارتبطت نشأتها أساسا برحيل المستعمر وتسليمه السلطة لنخب معينة لم تكن لها سيطرة فعلية على الشعوب المتواجدة فوق الإقليم، وبالتالي فإن حركة الاحتجاج الشعبي - والتي تأخذ أشكالا عدة ابتداء من المظاهرات العنيفة إلى النزاع المسلح وانتهاء بالانسحاب الكامل من نطاق الدولة - تضع الدولة كلها موضع الشك وليس فقط الأشخاص الحاكمين. فالعنصر الرئيسي المحدد لإنشاء الدولة في إفريقيا جنوب الصحراء هو (الاعتراف الدولي)، أي اعتراف المستعمر والأسرة الدولية لها وسيادة نخبة محددة على إقليم محدد - غالبا ما كان هذا الإقليم محددًا على الخرائط فقط - وعلى السكان المقيمين في هذا الإقليم بالتبعية<sup>3</sup>.

العنصر الحاكم إذن في طبيعة الدولة الإفريقية هو الاعتراف الدولي. والذي يؤدي غيابه إلى عدم خروج الدولة إلى الوجود كدولة ولو كانت تتمتع بحكومة تحتكر السيطرة على إقليم وشعب (حالة بياfra في نيجريا). كما أدى استمرار هذا الاعتراف إلى اعتبار كونغو الديمقراطية والصومال على سبيل المثال دولتان على الرغم من أن سيطرتهم على إقليميهما لا تتعدى عدة كيلومترات عن العاصمة. كما أن عنصر الشعب غير محسوم فيهما. والشيء نفسه ينطبق على السودان الجنوبية حيث أدى الاعتراف بها إلى نشوؤها كدولة، وكذلك البوليساريو حيث أدى الاعتراف بها كذلك إلى دخولها نادي الدول (الاتحاد الإفريقي) رغم أنها لا تتوفر على شعب ولا إقليم.

إن عنصر الاعتراف هو الذي يجعل الانقلابات العسكرية الرئاسية عملية مضمونة النجاح في إفريقيا، إذ يكفي أن يقوم عدة جنود مزودين بالأسلحة الخفيفة بالسيطرة على القصر الرئاسي وعدة مبان إستراتيجية في العاصمة لكي تنتقل السيطرة على الدولة إلى نظام جديد طالما أن الاعتراف الدولي متوفر<sup>4</sup>. فالدولة الإفريقية إذا، هي دولة من الخارج وليست نتاجا لتطورات علاقات قوى داخلية.

وهي السمات التي تنطبق على دول غرب إفريقيا، الشيء الذي يجعلنا نقول أن عملية بناء الدولة والحروب الأهلية التي تشهدها لصيقة بطبيعة الدولة الإفريقية.

I-2- تهديد الاستقرار بوجود معارضين لشرعية السلطة القائمة: وهذه السمة هي نتيجة انتقال التفكك الاجتماعي إلى مستوى الوحدة الترابية تبعا للتمثيل غير العادل لمختلف فئات المجتمع داخل النظام. واعتماد المركزية والزيونية كنهج سياسي في السلطة.

<sup>2</sup> - عز الدين شكري، "أزمة الدولة في إفريقيا"، السياسة الدولية، عدد 110، أكتوبر 1992، ص: 66.

<sup>3</sup> مثل - السنغال وموريتانيا - عاجزتان عن تحديد هوية قبائل حدود المشتركة. ونفس الشيء ينطبق على قبائل الموجودة في الحدود المشتركة بين مالي، السنغال وموريتانيا.

- وفي الكونغو الديمقراطية (بالنسبة إلى قبائل بيار مولينغي) الخ...

<sup>4</sup> أنظر تفاسيل عنصر ر الاعتراف في القانون الدولي وأثره في العلاقات الدولية في:

VERHOVENE. *La reconnaissance internationale dans la politique contemporaine*. Paris pedone. 1975.

- عبد القادر القادري، القانون الدولي العام، مكتبة المعارف، الرباط، ص: 186 - 195.

وقد اقتضى هذا الأمر الاعتماد الكلي على ضبط المواقع الإستراتيجية الحساسة سياسيا وأمنيا من أجل دعم وحماية هذه السلطة، الشيء الذي أدى إلى اعتماد مفهوم جديد للتوظيف والتعيين في المناصب الإدارية بصفة عامة وفي المناصب الإستراتيجية بصفة خاصة. ولا يعتمد هذا المفهوم على الكفاءة الإدارية والمؤهلات العلمية كشرط للتوظيف والتعيين، وإنما يعتمد على الولاء الشخصي ومدى استعداد الشخص المراد تعيينه تقدم الطاعة لرئيسه وتنفيذ ما قد يصدره من أوامر. ومن ثم انحرف هذا المفهوم من تلفيق المصلحة العامة في التوظيف الإداري والتعيين في المناصب السياسية ليتحول إلى وظيفة أخرى تتمثل في المحسوبية. ذلك أن من بيده سلطة التوظيف أو التعيين يتحول إلى مركز مباشر للقوة، ومن هنا يعين ويوظف أتباعه في المناصب الشاغرة التي تقع تحت تصرفه على أساس اثني أو قبلي، بحيث يضمن لهم الحصول على الوظيفة مقابل الولاء الشخصي. وتسود هذه العلاقة على كافة المستويات. ابتداء من رئيس الدولة مروراً بالموظفين الساميين (الوزراء ومديري المؤسسات...) انتهاءً بالموظفين الصغار وعلى كل الأصعدة (الوظائف الكبرى والمتوسطة والصغيرة، سواء في الإدارات المركزية أو المؤسسات العامة أو الإدارة المحلية). وتستخدم السلطة هنا لحفظ التوازن بين الاثنيات والقبائل أحيانا أو لدعم قبيلة أو اثنية. وأحيانا أخرى لإضعاف خصوم محتملين وتشيتهم<sup>5</sup>.

وهذه الخاصية تكاد تكون شبه عامة في معظم الأنظمة الإفريقية سواء كانت أنظمة دول فقيرة أم غنية وبغض النظر عن الإيديولوجية السياسية لهذا النظام أو ذاك. ولقد استخدم الرئيس الإفواري السابق هنري كونا بيديه Henri Kona Bédié (1994-1999) هذه السياسة التوظيفية لحشد النخب السياسية حوله، وتشيتت معارضيه المناوئين لمشروعه وفلسفته السياسية المعروف بـ(الافوارية L'Ivoirité) التي شكلت الشرارة الأولى لما يعرف بـ(الأزمة السياسية الافوارية La crise politique ivoirienne) التي أوقعت كوت ديفوار في حرب أهلية دامية ما بين 2002 - 2004 واستمرت آثارها إلى يومنا هذا<sup>6</sup>.

أما لوران غباغبو (الرئيس الافواري ما بين 2000-2010) فقد نجح نفس السياسة لجمع بعض القبائل والإثنيات حول سياسته المعروف بـ(سياسة إعادة البناء، La politique de la refondation)<sup>7</sup> فأسند بمقتضاها أهم المناصب الوزارية الإستراتيجية والأمنية (كرئاسة الأركان الحرب - وزارة الدفاع - وزارة الداخلية والأمن...) إلى القبائل الموالية له ومنها على سبيل المثال (بتي Bété - كيري Guereé - ديدا Dida) التي شكلت 80% من مجموع المنخرطين في الجيش والأمن مباشرة بعد توليه كرسي الرئاسة في 2002. والشيء نفسه ينطبق على جمهورية غمبيا التي نصّب رئيسها (يحيى جاماه) نفسه راعية لمصالح قبائل (جولا) واختارهم حرساً لأمنه الشخصي وأمن قصر الرئاسة.

هذه السياسات التي اتبعتها أنظمة دول إفريقيا الغربية في توظيف الأطر أفرزت نتائج سلبية بالنسبة لأداء الدولة على كل المستويات، وفي أدائها الأمني بشكل خاص. فمن ناحية برزت النخب الحاكمة كمؤسسات تملك الدولة وتكيف أجهزتها لمتطلبات القبيلة أو الاثنية وترسيخ ثقافة الفساد الإداري والسياسي وتنامي ظاهرة الافلات من العقاب وبروز مفهوم مغاير للخطأ. إذ أصبح مفهوم الخطأ ليس هو الانحراف عن المعايير الوظيفية، وإنما هو الانحراف عن المعايير الشكلية المتمثلة في الخروج عن كلمة الرئيس أو

<sup>5</sup> - عز الدين شكري، *أزمة الدولة في إفريقيا*، السياسة الدولية، عدد 110، أكتوبر 1992، ص: 64

<sup>6</sup> Memel Foté. Un mythe politique des Akan : Le sens de l'Etat, monde Akan, identité et pouvoir en Afrique occidentale. Paris, l'Harmattan, 2000. P. 21

وبخصوص مفهوم الافوارية وفلسفتها أنظر :

- CURDIPHE. L'ivoirité ou l'esprit du nouveau contra social d'Henri Konan Bédié. presses universitaires d'Afrique, 1996.  
- Konan Bédié Henri. Les chemins de ma vie. Paris : plan. 1999

<sup>7</sup> حول هذا الموضوع انظر :

Cœur Gilles. «Un socialisme à visage ethnique». Alternance international. Mars - avril 2003 N° 7 P: 7

خيانته أو تخديه. ومن ناحية أخرى، أفرزت مؤسسات وأطر فاقدة لأدنى المؤهلات والكفاءات اللازمة لحسن أداء المهام الموكولة إليها، وعاجزة عن تحقيق أي تقدم في وضع استراتيجيات لتحسين الوضع الأمني وتفادي النزاعات. الشيء الذي يرسخ اعتماد الدول الإفريقية على الدول الكبرى في الدفاع عن نفسها داخليا وخارجيا كحالة جمهورية (مالي).

هاتين السمتين يدفعان بنا إلى ما ذهب إليه **انجل ربازا** الذي صنفني متغيرين أساسيين المؤشرات التي تؤثر في فعالية الدولة وكفاءتها الوظيفية إن على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي. وهما متغير غياب الحكم ومتغير الظروف المهيئة لحالة الأمن<sup>8</sup>:

- متغير غياب الحكم:

وهو فشل الدولة في فرض النظام والقانون في الأقاليم التابعة لها، بحيث تكون المؤسسات الحكومية منفصلة قانونيا في هذه المناطق ولا تمثل السلطة المركزية للدولة بالشكل المطلوب.

- متغير الظروف المهيئة لحالة الأمن:

ويأتي هذا المتغير كنتيجة مباشرة لفشل الدولة في ضمان الحد الأدنى من الأمن الاجتماعي والاقتصادي لمواطنيها، ومن أبرز المؤشرات الدالة على هذا المتغير:

- تفشي ظاهرة الفساد.
- ضعف انخراط الدولة في المجتمع.
- غياب مؤسسات الدولة.
- ضعف الهياكل والبنى التحتية
- المقاومة الاجتماعية والثقافية لوجود الدولة.
- ضعف الاحتكار لمصادر الإكراه والعنف.
- نقص المراقبة على الحدود.
- التدخل الخارجي.

وإذا استقطنا هذه المؤشرات على دول إفريقيا الغربية نستنتج ما يلي:

**على المستوى الاجتماعي:** يلاحظ تفاقم الفقر والبؤس والتقهقر في شروط الحياة في هذه الدول، الشيء الذي استغلته جهات داخلية وأطراف أخرى خارجية، للتحريض على تكوين حركات معارضة أو انفصالية تحمل على عاتقها المطالبة بالحقوق الاقتصادية والجماعية لفئة أو اثنيات معينة كما عليه الحال في جمهورية مالي والنيجر. حيث تبنى الانفصاليون الطوارق مقترب البؤس والتهميش لتبرير أطروحتهم الانفصالية.

**على المستوى السياسي:** يلاحظ ظاهرة الانقلابات العسكرية لإتهام النظام القائم بالفشل والتقصير في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية خصوصا في الدول التي تعرف تعدد الإثنيات كما هو في كل من مالي، نيجر، كوت ديفوار و بوركينا فاسو<sup>9</sup>.

<sup>8</sup> Angal Rebara (et al.). «*Un governed territories : understanding and Reducing Terrorism Risks*». United states american. RAND corporation, 2007, p.36

<sup>9</sup> وليام توردوف، *الحكم والسياسة في إفريقيا*، ترجمة كاظم هاشم نعمة. طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا. 2004 ص: 34.

بهذا المعنى تكون دول إفريقيا الغربية دولا ذات سيادة بالاسم لأنها غير قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية قابلة للحياة. إذ تنقصها الشرعية والمشروعية الداخلية. الدولة في إفريقيا الغربية إذا دولة تتسم بالتفكك واستشراق الفوضى فيها، كما أنها ملاذ للعصابات الإجرامية كما يحصل في مالي، نيجر، ساحل العاج/ نيجيريا....

إن ظهور الجماعات المسلحة بمختلف أنواعها يعد من سمات الدولة الفاشلة في العلاقات الدولية من ناحية، ومن ناحية أخرى من أكبر مظاهر فشل الدولة في أدائها الوظيفي خصوصا من ناحية تدبير الأمن، الشيء الذي تستغل من طرف الجماعات المسلحة لممارسة الأنشطة التجارية الممنوعة كالمخدرات وتهريب الأسلحة... وكثيرا ما تستعمل هذه الجماعات الأموال التي تحصل عليها من أنشطتها المحظورة، في ارتشاء المؤسسات الرسمية، بما فيها قوات الأمن والجيش الموجودة في المناطق الحدودية. هكذا يمكن فهم وتفسير كيف استطاعت الجماعات الإسلامية في شمال مالي حرق صفوف الجيش المالي وهزيمته في كل المعارك.

من خلال هذه العوامل نعتقد أن فشل الدولة في أداء وظيفتها يحولها بطريقة غير مباشرة إلى مصدر تهديد لأمن مواطنيها، وهي الفرضية التي تنطبق على دول إفريقيا الغربية، بحيث لم يتح الفرصة للتداول السلمي على السلطة (كحالة كوت ديفوار في 2010م بعض فشل لوران غباغو وفوز الحسن وترى في الانتخابات الرئاسية ورفض الأول الإعراف بنتائج الانتخابات الشيء الذي أغرق الدولة في حرب أهلية دامية في 2010). وهو الواقع الذي سمح بظهور الجماعات المسلحة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي وفي جمهورية مالي بالخصوص.

2- الثقافة السياسية الإفريقية إحدى أسباب الحروب في إفريقيا الغربية: يستعمل مفهوم الثقافة السياسية عموما للإشارة إلى أنماط ثقافية محددة في مجتمع ما وفي زمن محدد. أي إنه يشير إلى سلوك سياسي في سياق ثقافي معين<sup>10</sup>، وتطور حول قيام النظام السياسي بصوغ ترميزات قانونية وفكرية وثقافية ونفسية وبها داخل البيئة المجتمعية بما يتوافق وأهداف النظام السياسي التي يعمل على تحقيقها. ويشكل العرق والدين واللغة وتجارب الحياة مصادرها في حين تعتبر المواقف السياسية ورموزها مظاهرها<sup>11</sup>.

فالثقافة السياسية بهذا المعنى هي الشق السياسي من الثقافة العامة السائدة في المجتمع وتشكلها مجموعة من القيم والمعايير والمعتقدات والتوجهات والرموز التي تحكم السلوك السياسي.

الثقافة السياسية تؤدي دورا مهما في عملية بناء الدولة وتسييرها، إذ تمثل نسقا متبادلا بين النظام السياسي والمجتمع، وتمثل الحلقة التي يبيت من خلالها النظام الأنماط الثقافية التي تتوافق وثقافة الشعب من ناحية، ويعمل على تغيير قنوات المجتمع تدريجيا وفق ثقافته وأهدافه من ناحية ثانية.

غير أن غياب منطق المواطنة وغياب منطق سيادة القانون وإثنية الثقافة السياسية كانت سببا في الإخفاقات التي تعرض لها المجتمع الإفريقي والدولة برمتها.

وبما أن الثقافة السياسية هي الجانب السياسي من الثقافة العامة السائدة في المجتمع، ولأنها تشكل مجموعة القيم والمعايير والمعتقدات والتوجهات نحو الرموز التي تحكم السلوك السياسي لأفراد المجتمع تجاه السلطة<sup>12</sup>، فإنها تشكل كلا مركبا يستهدف تحقيق تنشئة اجتماعية وسياسية تسهم في ترسيخ شرعية النظام السياسي. وعليه فإنبناء الدولة الإفريقية ومأسسة السلطة فيها بشكل سليم يقتضى من الأنظمة السياسية اعتماد المبادئ التالية:

<sup>10</sup>Vieginie Mamadouh. «Political culture atypology Grounded on cultural Theory». Geo journal. Vol. 43, 1997, P: 17

<sup>11</sup> Virginie D. Mamadouh , p:18

<sup>12</sup>القضي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الكتاب الأول: التنمية السياسية وبناء الأمة، ص:181.

- 1- العمل على بناء ثقافة سياسية وطنية تشاركية إيجابية تعمل على استنهاض الشعور الوطني للمجتمع من خلال إعادة هيكلة الأسس السياسية والمجتمع حتى تكون الولاء للدولة فحسب، بدلا من الولاءات العرقية والإثنية أو القبلية، من ثم تكوين الوحدة المجتمعية حول السلطة والوطن. ولتحقيق هذا النوع من الثقافة السياسية في دول إفريقيا الغربية، يجب:
  - يكون لأنظمة هذه الدول شرعيتها من ناحية ومستوعبة للمجتمع في مؤسسات الدولة من ناحية ثانية، ووجوب أن تغطي سياساتها بالقبول من طرف كل شرائح المجتمع من ناحية ثالثة. ونجاح ذلك منوط بوجود دعامتين أساسيتين: الاحتكام (حكاما ومحكومين) إلى منطق المواطنة وما تحمله من حقوق وواجبات من جهة، وسيادة القانون ضمن إطار دستوري يقوم على الإمتثال للنص الدستوري بوصفه معيارا للحكم السليم والقانون الأسمى من جهة ثانية.
  - ولقد كان غياب هاتين الدعامتين عن فلسفة الأنظمة السياسية في دول إفريقيا الغربية سببا في النزاعات والأزمات التي تعرضت لها الدولة في كل من كوت ديفوار، ليبيريا وسراليون، غينيا، بوركينا فاسو، جمهورية مالي.
  - أن تؤمن الأنظمة الإفريقية بحق الفرد بالتمتع بحقوق المواطنة كاملة وليس كفرد تابع للنظام، وذلك بالعمل على إجتذاب الأفراد والجماعات وتحقيق انصهارهم في مؤسسات الدولة، بغض النظر عن العرق والإثنية والقبيلة والدين وبالشكل الذي يشعرونه بأن الدولة هي الجهة المادية والمعنوية القادرة على حمايتهم، الشيء الذي يولد الشعور لديهم بضرورة استمرار الدولة بوصفها مشتركا عاما لكل الإثنيات والقبائل.
  - أن تحترم النخب السياسية دستور الدولة والوقوف عند نصوصه وفلسفته.
  - أن تعمل الأنظمة السياسية على مؤسسة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني واحترام استقلالية القضاء وحرية الإعلام.
- ذلك أن وسائل الإعلام تلعب دورا مهما في مجال تعزيز الوحدة الوطنية، وتشكيل الآراء والاتجاهات والقيم والمعتقدات السياسية والإيديولوجية لدى أفراد المجتمع صغارا وكبارا. ويرى عبد الله محمد عبد الرحمان أن وسائل الإعلام تلعب دورا طلائعيا في إذكاء وإحداث تظاهرات الشعب والعنف ذات الطابع العرقي<sup>13</sup>.
- والملاحظ على وسائل الإعلام والاتصال في دول إفريقيا الغربية سواء الرسمية أو غير الرسمية، أنها لا تخلو من توجيه الأفراد والمجتمع تجاه ما تهدف إليه هذه الوسائل، لذا على الأنظمة السياسية الإفريقية أن تعمل على إعادة بناء سياسات هذه المؤسسات الإعلامية بالصيغة التي تجعلها تساهم في بناء سليم لتنشئة اجتماعية متوازنة مع الثقافة السياسية بهدف مؤسسة السلطة.
- ولتحقيق هذا النوع من التنشئة الاجتماعية السياسية في دول إفريقيا الغربية لا بد أن تقوم أنظمة هذه الدول بوضع منظومة قانونية تجرم كل ما يدعو ويحرض على الإثنية والعنف والكرهية ورفض الآخر. ولا يمكن تحقيق ما تقدم إلا أن توظف الدول الإفريقية قدراتها الوظيفية وإمكاناتها الإقتصادية لصالح شعوبها.
- قبول مبدأ الوحدة مع التنوع والتخلي عن فكرة امتلاك الحق المطلق.
- نبذ فكرة أن السلطة من حق فئة إثنية معينة دون أخرى.
- 2- لتفادي النزاعات والحروب الأهلية في دول إفريقيا الغربية يجب أن تعمل أنظمة هذه الدول على توظيف قدرات الدولة الاقتصادية لصالح شعوبها وتعزيز الشعور بالانتماء المشترك وتجاوز الولاءات الإثنية صوب الولاء للدولة والوطن فقط.

<sup>13</sup> عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة. بيروت: دار النهضة العربية 2001 ص: 456.

- 3- تسخير قدرات الدولة الوظيفية في توظيف الشباب بشكل عادل واستيعابهم في مختلف مؤسسات الدولة بشكل مباشر عبر الإنخراط في المؤسسات الدولة أو بشكل غير مباشر عبر الإنخراط في القطاع الخاص، سعياً لتحقيق توزيع عادل للموارد بين مكونات المجتمع، والمساواة في توفير الفرص بين كل القبائل والإثنيات<sup>14</sup>.
- 4- إيجاد حل لإشكالية ديمقراطية الحكم والأنظمة السياسية لإعطاء المواطنين حق المساهمة في آلية صنع القرار. غير أن الأنظمة الديكتاتورية والألغارشية تمارس سيطرتها على السلطة، ويتم إستقرار الحكم والنظام بواسطة التسلط والرعب، الشيء الذي يجعل الإنتقال من الحكم التسلطي إلى الديمقراطية مُحاط بالضبابية ويسمح بدخول الدولة في حالة فراغ في السلطة الشيء الذي يقدم مبرراً للجماعات الساخطة للاستيلاء على الحكم.

### لائحة المراجع:

#### الكتب:

1. باسل البستاني، *جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين*، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية. 2009.
2. عبد القادر القادري، *القانون الدولي العام*، مكتبة معارف الرباط.
3. عبد الله محمد عبد الرحمن، *علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة*، بيروت: دار النهضة العربية. 2001.
4. القضي، *التطور السياسي والتحول الديمقراطي*، الكتاب الأول: التنمية السياسية و بناء الأمة.
5. وليام توردوف، *الحكم والسياسة في إفريقيا*، (ترجمة كاظم هاشم نعمة). طرابلس أكاديمية الدراسات العليا. 2004.

#### الدوريات:

1. عز الدين شكري، *أزمة الدولة في إفريقيا*. السياسة الدولية، عدد 110 أكتوبر 1992.
2. محمد مصطفى شحاتة، *أبعاد الحرب الأهلية في ليبيا*، السياسة الدولية، عدد 103، يناير 1991.

#### كتب باللغة الفرنسية:

1. AKINDES, Fr. *Les mirages de la démocratie en Afrique subsaharienne francophone*. Paris, CODESRIA - KARTHALA, 1996.
2. BAYARD, J.F (dir.) *Autochtonie, démocratie et citoyenneté en Afrique*. CRITIQUE INTERNATIONALE, 2001.
3. CURDIPHE. *L'ivoirité ou l'esprit du nouveau contra social d'Henri Konan Bédié*. Presses universitaires d'Afrique. 1996.
4. GUEYE, Pr. Sékou P. *Nationalité et conflictualité en Afrique : exemple de la Côte d'Ivoire*. Dakar, IPAO, 2003.

<sup>14</sup> لمزيد من المعلومات حول توظيف قدرات الدولة أنظر: باسل البستاني، *جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2009. ص 91 - 104.

5. OUÉDRAOGO J.-B. & E. SAL (dir.) . **Frontières de la citoyenneté et violence politique en Côte d'Ivoire**. Dakar : CODESRIA. Ed. 2008
6. VERHOVENE. **La reconnaissance internationale dans la politique contemporaine**. Paris- Pedone. 1975.

### دوريات باللغة الفرنسية:

1. In : J.-B. OUÉDRAOGO & E. SALL (dir.), *Frontières de la citoyenneté et violence*
2. M.M. mehdi Taje. « **Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel** ». Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest CcsAo/OCDE, n° 1 aout, 2010.
3. *politique en Côte d'Ivoire*. Dakar: CODESRIA, 169-181.
4. PRIVAT MEL, A. (2008). « **La réalité du bicéphalisme du pouvoir exécutif ivoirien** ». Revue Française de Droit Constitutionnel, vol. 3, N°75, 2008. P. 513-549
5. VIDAL, C. (2008). « **La brutalisation du champ politique ivoirien, 1990-2003** ».
6. YEO, E. « **Idéologie politique et conflit en Côte d'Ivoire : une analyse du discours politique sur l'identité nationale** ». Research Report, N°3, CDP, CODESRIA. 2008.